المشاركة السياسية للمرأة المصرية في ظل ثورة 25 يناير
دراسة ميدانية

ثروت على على الديب (*)

الملخص

مشاركة المرأة المصرية ولاسيما في الحياة السياسية بصورة فعالة في المجتمع المصري، فإن ذلك يتطلب نظرة تاريخية وموضوعية واجتماعية لاوضاع المراه في المؤسسات السياسية، والقضايا المشتركة خاصة في مجال تمكين المرأة وتفعيل دورها السياسي، وما تعانيه المرأة من تهميش اجتماعي واقتصادي وتشريعي وسياسي، والتي تنبع من ميراث ثقافي وديني تمثلة العادات والتقاليد والأعراف الأجتماعية متأصلة الي حد كبير بالموروث الثقافي والإجتماعي، والذي يمنعها من نيل العديد من حقوقها السياسية والإجتماعية، وهناك العديد من الأفعال والإنتهاكات الموجهه الي المرأة التي تستمد مشروعيتها الإجتماعية من هذا التراث الطويل .

* أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب - جامعة المنصورة

Political Participation of Egyptian Women in light of the January 25 Revolution :A Field Study

Tharwat Ali Ali El Deeb

Abstract

post Egyptian women ,especially in the political life effectively in the urban community of Egypt ,it would require a historical look and social status of women in political institutions and common issues ,especially in the field of women's empowerment and activate its political role ,and what ails women from marginalized social ,economic and legislative and policy , which stems from Heritage cultural and religious posed customs ,traditions and social norms inherent to a large extent cultural heritage social ,which prevents them from Neil many political rights and social , and there are many acts and violations directed at women ,which derives its legitimacy social of this heritage term

المقدمة :

في ظل التحولات الدولية التي يعرفها العالم على جميع الأصعدة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، يمكن للمتتبع للشأن العام ، أن يتفاءل للأدوار الجديدة التي أصبحت تؤديها المرأة في تطوير بناء وتنمية المجتمع المحلي المعاصر(Ofei-E , Aboegye,2005: 1) [1] ، فمن المؤكد أن المرأة لعبت دوراً مهماً ومحورياً على مدى سنوات المشاركة السياسية ، أثبتت من خلاله حقها في المشاركة كفرد أساسي وفعّال داخل الحياة السياسية في تعزيز الديمقراطية (Dahlerup , & Lenita,F.2005: 26-48) [2] . فقد شهدت مجتمعات العالم – لاسيما النامية تطورات - إلي حد ما – في كافة المجالات خلال السنوات الماضية في العديد من الجوانب ، حيث واجهت المرأة أشكالاً مختلفة من التمييز والاستغلال والتهميش والاستبعاد الاجتماعي social Exclusion خلال مراحل تاريخها. فكافحت المرأة طويلا للدفاع عن حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية ومازالت تواجه المرأة في العديد من المجتمعات العربية عدم تمثيل عادل في المشاركة السياسية [3] Gihin Abouzeid) 2010 : 3) ، كما تواجه المرأة في المجتمعات الأفريقية لمجموعة معوقات اجتماعية واقتصادية وسياسية التي تعوق المرأة عن المشاركة السياسية الفاعلة من أهمها المناخ الانتخابي السلبي ، وضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة والتمييز الايجابي لصالح الرجل وغيرها (A Kuenyehia , B,2003:592)[4]

وقد لاقت قضية المشاركة السياسية للمرأة العربية اهتماماً كبيراً منذ السنوات العشر الماضية ، من المهتمين وخاصة بواقع المرأة المصرية، وأهمية الدور التي تلعبه في كافة الأنشطة والمشاركات المجتمعية ، مؤكدين بأن للمرأة دوراً سياسياً حتمياً وفاعلاً في تنمية المجتمع ،(محمود عودة وآخرون، 1995)[5].

ومن ثم ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه ، وتتوقف درجة هذه الشراكة على مقدار ما يتمتع بها المجتمع من ديمقراطية وحرية وعدالة اجتماعية من الناحية السياسية ، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية وتماثل ثقافي للمرأة وتقليل الفجوة بين الجنسين في الموارد الاجتماعية والاقتصادية والمواقف السياسية (Desposato & Norrader , 200, 141: 162) [6] حيث وجد عدم المساواة في جميع الديمقراطيات سواء كانت في الديمقراطيات الصناعية الغربية - إلى حد كبير- في (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) ،مما يثير تساؤلات حول مدى انطباق النتائج والتفسيرات في الديمقراطيات في المجتمعات النامية (Galeton , W.A.2001 : 217-234) [7].

أولاً : مدخل الدراسة .

نلاحظ في الوقت الحاضر جدل دائر على الساحة السياسية حول قضايا تتعلق بحرية المرأة ، تقدم في إطاره مختلف الأطراف وجهات نظر تنطلق من أطر

حضارية وثقافية متباينة ، سواء فيما يتعلق بالحقوق التي ينبغي أن تتمتع بها المرأة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، أو فيما يتعلق بالمواطنة الكاملة التي ينبغي أن تتمتع بها المرأة ، فإن من الأهمية بمكان تيسر للمرأة القيام بدورها الكامل في المجتمع (على ليلة، 2006: 13-16) [8] ، فإنه من المستهدف التعرف بدقة على هذه التصورات لندرك أهمية دور المرأة الآن، وسؤال المشاركة السياسية في ظل ثورات الربيع العربي والمصري .

وتنطلق الدراسات المعنية بالمرأة من مجموعة مرجعيات وركائز في مقدمتها الاستلهام الحضاري والتاريخي للمجتمع المصري ، وما أكده من أسس للتعامل مع المرأة المصرية وتمكينها وحمايتها . وعلى العديد من الوثائق تأتى في الأساس كل من الاتفاقية الدولية للحقوق المرأة التي صادقت عليها كافة دول العالم ومصر والإطار الإفريقي والعربي لمشاركة المرأة في العمل السياسي ، وذلك لفهم واقع المرأة المصرية ومشكلاتها في ظل التحديات التي طرحتها العولمة متفاعلة مع المتغيرات الاجتماعية وخصوصية المرأة في مصر، ورؤى وتصورات الناخبات لسؤال المشاركة السياسية في ظل ثورات الربيع العربي وخاصة ثورة 25 يناير.

عند الاهتمام بدور المرأة العصرية ، فمن الضروري ان يوضع في الاعتبار أهمية دورها السياسي وخاصة في الشراكة Partnership مع كل الأطراف الفاعلة مجتمعياً الآن، والتي يجب تكون مستقبلاً. ان توسيع فرص المشاركة السياسية للمرأة وتفعيل دورها في الثورات الديمقراطية الناجحة في جميع أنحاء العالم . وأصبح من الضروري تجسيد وتعبئة للموارد، وإبداع المزيد منها وترشيد التعامل معها، يفتح الحوار والمناقشة نحو الاتفاق على أسس للمكاشفة والمصارحة والمحاسبة لبلوغ أهداف التنمية السياسية للنهوض بالمرأة وتمكين وحماية حقوقها الاجتماعية والسياسية (احمد زايد ، 2002 :11) [9].

ثانيا : الإجراءات النظرية والمنهجية للدراسة .

موضوع الدراسة وأهميتها .

مشاركة المرأة المصرية ولاسيما في الحياة السياسية بصورة فعالة في المجتمع الحضري المصري ، فإن ذلك يتطلب نظرة تاريخية واجتماعية لأوضاع المرأة في المشاركات السياسية ، والقضايا المشتركة خاصة في مجال تمكين المرأة وتفعيل دورها السياسي ، وما تعانيه المرأة من تهميش اجتماعي واقتصادي وتشريعي وسياسي، والتي تنبع من ميراث ثقافي وديني تمثله العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية متأصلة إلى حد كبير بالموروث الثقافي والاجتماعي ، والذي يمنعها من نيل العديد من حقوقها السياسية والاجتماعية ، وهناك العديد من الأفعال والانتهاكات الموجهة إلى المرأة التي تستمد مشروعيتها الاجتماعية من هذا التراث الطويل (نادر فرجاني ، 2002 :377-379) [10] .

ولا تتوقف أهمية دور المرأة المصرية في المشاركة السياسية عند هذا الحد بل إن إصرارنا على دعم هذه المشاركة بفاعلية ، ونابع من ثقة المجتمع بدور المرأة في حياة المجتمع المحلي ، ومن ثم أصبح من الضروري المناداة بالإصلاح السياسي. ولابد أن يبدأ هذا الإصلاح من الداخل لا ننظر أن يفرضه علينا الآخرون ، ويبدأ هذا الإصلاح بالعمل على التغلب على المعوقات التي تعوق مشاركة المرأة في الحياة السياسية بسبب غياب الديمقراطية والاستبعاد الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق ، تسعى هذه الورقة ، لدراسة الواقع الحالي للمرأة المصرية في المشاركة السياسية في ظل ثورة 25 يناير ، دراسة ميدانية لتصورات الناخبات في المنطقة العشوائية بمدينة المنصورة .

التحديد الإجرائي لمفاهيم الدراسة .

1. **الحرية النسوية : Liberal Feminism** ويقصد بالحرية النسوية هي : التي يمكن أن تري من خلال منظور التحيز الجنسي Prejudice gender بوصفها مسألة تتعلق بالتجاهل الفردي التي يمكن القضاء عليها من خلال تعزيز القوانين المدعمة لعدم التميز في الشئون الفردية ، وعن طريق القضاء علي الاتجاهات غير الجنسية من خلال إعادة التعليم Re-education . وبالتالي فإن مصطلح النسوية Feminism يمكن أن يوصف ككل الأفكار والحريات التي تتخذ من تحرير المرأة أو تحسين أوضاعها بعمق هدفها الأصلي ، والنظريات النسوية الأخرى من رؤية أكثر بنائية لاضطهاد المرأة مركزة رؤيتها ليس بسبب التجاهل الفردي فقط. ولكن أيضا من خلال أساليب مؤسساتية.
2. **المشاركة السياسية : Political Participation** ويقصد بالمشاركة السياسية هي: قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثر في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك، حيث تقتضى المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية تتكون من المواطنين والمواطنات يسمح لهم في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين ، دون استبعاد أو تهميش ، وتمثل أساس الديمقراطية وتعبيراً عن سيادة الجماهير.
3. **الناخبات : Voters** يقصد بالناخبات : هن المواطنات المقيدات الذين يتقدموا تصويتاً في الانتخابات وهى حق شخصي لكل مواطنة لمرة في الانتخابات الواحد ، ومن هنا تقرر السيدات أن يكون لهن أصوات في تحديد من يمثلهن حتى يدافع عن حقوقهم ويعبروا عن مشكلاتهم وهمومهم .
4. **المنطقة العشوائية : Slums Area** يقصد بالمنطقة العشوائية : هي الواقعة ضمن الحدود الإدارية للمحافظة والتي نشأت بدون مخططات تقسيم أراضى سابقة معتمدة على أملاك عامة أو أملاك خاصة أدت إلى توسع عمراني عشوائي غير مخطط ، ولا يشترط أن يكون للمنطقة مساحة معينة حيث تتراوح

مساحتهم ما بين مجموعة مساكن صغيرة إلى مجموعة أحياء كاملة وتتباين حجماً ومساحة بصورة عفوية ولا تخضع لقوانين التخطيط ، وهي تفتقر لكافة الخدمات المعيشية والحياتية . فمعظم قاطني تلك المنطقة يمتهنون مهنتين هما التسول أو السرقة وهى منطقة محرومة من كافة الخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية ...الخ ، والتي تعاني منها كل الفئات ، وخاصة المرأة من التهميش السياسي والحرمان الاجتماعي.

5. **ثورة 25 يناير : January 25 revolution** هي انتفاضة شعبية من قبل عدة جهات وأشخاص داعيين بمظاهرات احتجاجية على الأوضاع المعيشية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية السيئة ، وكذلك على ما اعتبر فساداً في السلطة إلى أن تنحى الرئيس عن الحكم.

ويتأسس على العرض السابق :

إن المرأة المصرية تلعب دوراً مهماً في المشاركة السياسية بحكم محصلة مجموعة من الركائز والمرجعيات في مقدمتها الاستلهام الحضاري والتاريخي للمجتمع المصري ، وما أكده من أسس للتعامل مع المرأة وتمكينها وحمايتها وتفعيل دورها السياسي ، وفهم واقعها في ظل التحديات الاجتماعية التي تتطلبها مرحلة ثورة 25 يناير في سياق الشراكة للنهوض بحرية المرأة في المجتمع . وقدرة المرأة الناخبة على التعبير العلني والتأثير في صناعة واتخاذ القرارات واختيار القادة السياسيين دون استبعاد أو تهميش ، وتمثل أساس الديمقراطية وتعبيراً عن سيادة الجماهير في ظل المتغيرات العالمية الجديدة ، فهي نتاج لعوامل تاريخية واجتماعية.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها .

الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها وهى :-

- التعرف على الدور التاريخي والاجتماعي للمرأة في النشاطات والمشاركات السياسية في مصر.
- التعرف على مستوى الوعي الانتخابي لدى المرأة في المنطقة العشوائية .
- التعرف على التحديات الاجتماعية التي تواجه الناخبات للمشاركة السياسية.
- التعرف على تصورات الناخبات عن المعوقات التي تعوق وتهمش دور المرأة في الانتخابات بالمنطقة العشوائية وكيفية تمكينها.
- التعرف على الرؤية المستقبلية للمرأة في المشاركات السياسية تنمية المنطقة العشوائية .

أما عن تساؤلات الدراسة وهى :-

س1 : ما الدور التاريخي والاجتماعي للمرأة في النشاطات والمشاركات السياسية في مصر ؟

س2 : ما مستوى الوعي الانتخابي لدى المرأة في المنطقة العشوائية ؟
س3 : ما التحديات الاجتماعية التي تواجه الناخبات للمشاركة السياسية ؟
س4 : ما تصورات الناخبات عن المعوقات التي تعوق وتهمش دور المرأة في الانتخابات بالمنطقة العشوائية ، وكيفية تمكينها ؟
س5 : ما الرؤية المستقبلية للمرأة في المشاركات السياسية لتنمية المنطقة العشوائية؟

4_ منهج الدراسة وأدواتها .

منهجية الدراسة :-

تنطلق الدراسة الحالية من عدة مداخل نظرية في تحليل وتفسير دراستها ، حيث اعتمدت الدراسة على " التحليل التاريخي والبنائي " في رصد وتحليل دور المرأة المصرية في النشاطات والمشاركات السياسية ، وفى ضوء هذا الالتزام بمبدأ التحليل التاريخي – البنائي . وضرورة دراسة السياق التاريخي للحياة السياسية والاجتماعية وخاصة الحياة البرلمانية في ضوء الأحداث التاريخية والمتغيرات الاجتماعية والسياسية التي شاهدتها المرأة المصرية وتفاعلاتها وتتبنى الدراسة الرؤية النسوية أو الأنثوية Feminism بمعطياتها ومفاهيمها **للحرية النسوية** : Liberal Feminism : فالحرية النسوية يمكن أن تري من خلال منظور التحيز الجنسي Prejudice gender بوصفها مسألة تتعلق بالتجاهل الفردي التي يمكن القضاء عليها من خلال تعزيز القوانين المدعمة لعدم التميز في الشئون الفردية وعن طريق القضاء علي الاتجاهات غير الجنسية من خلال إعادة التعليم-Re education . ولا شك أن العمل الاجتماعي الهام للكتاب مثل آن أوكلي Ann Oackley ، والتي أوضحت تجربة التمييز وسوء الحظ للمرأة من خلال التفسير الإمبريقي المنظم ، الذي يدعم هذا الاتجاه أو المشروع ، وبالتالي فإن مصطلح النسوية Feminism يمكن أن يوصف ككل الأفكار والحريات التي تتخذ من تحرير المرأة أو تحسين أوضاعها بعمق هدفها الأصلي ، والنظريات النسوية الأخرى من رؤية أكثر بنائية لاضطهاد المرأة مركزة رؤيتها ليس بسبب التجاهل الفردي فقط . ولكن أيضا من خلال أساليب مؤسساتية فى المعيشة والتفكير.(فيليب جوفز ، ترجمة : محمد ياسر الخواجة ، 2009: 196_ 193) [11] من خلال تلك النظرية والممارسة البحثية للكشف على قضايا المرأة في موروثاتنا الدينية والثقافية والاجتماعية المتخلفة. وما يزيد من عزلة المرأة في المناطق العشوائية وغيابها عن المشاركة السياسية ويبعدها عن مسارها وانتمائها الوطني التي التزمت بها المرأة المصرية في ثورة 25 يناير. ومن ثم تقدم الدراسة الميدانية الصورة المعاصرة لهذا الدور التي لعبته المرأة المصرية في النشاطات والمشاركات السياسية في مجتمع الدراسة .

- **نوع الدراسة** : تعد الدراسة الراهنة من الدراسات الوصفية المعنية بتحليل تصورات المرأة الناخبات المشاركات في الحياة السياسية في مجتمع الدراسة . كان لابد من الاستعانة بالمصدر الميداني ، مكملاً للتحليل التاريخي والبنائي ومصادر أخرى آنية ، بحيث تظهر أمامنا صورة عامة لدور المرأة المصرية في المشاركة السياسية في دراسة تتبعيه منذ نشأة الحياة البرلمانية من قبل ثورة 1952 وحتى الآن . ولذلك فقد أكملت المادة النظرية التاريخية بأخرى ميدانية لكي تقدم الدراسة الميدانية الصورة المعاصرة لهذا الدور، ولم يكن بالإمكان دراسة كل المناطق العشوائية في محافظة الدقهلية ، فقد تم اختيار منطقة " عزبة الشحاتين" بمدينة المنصورة لتطبيق الدراسة الميدانية ، وهناك من المبررات في اختيار " عزبة الشحاتين " ، فهي أقدم منطقة عشوائية في قلب المنصورة وهى تابعة لحي غرب بها حوالي 30 ألف نسمة حتى عام 2010، وتقع داخل مدينة المنصورة والعزبة منذ أن تطأ قدماك شوارعها التي يتراوح عرضها بين مرتين و2.5 متر. وهى اسم على مسمى ، فمعظم قاطني تلك المنطقة يمتهنون مهنتين هما التسول أو السرقة وهى منطقة محرومة من كافة الخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية ...الخ ، والتي تعاني منها كل الفئات ، وخاصة المرأة من التهميش السياسي والحرمان الاجتماعي وأيضا قلة البحوث الميدانية في دراسة المرأة ومشاركتها السياسية في المنطقة العشوائية . مما يتطلب الاستعانة بمنهج التاريخي ومنهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة واستخدام المنهج الإحصائي وعدة أدوات مناسبة كأداة المقابلة الجماعية والملاحظة بالمشاركة لتحقيق أهداف الدراسة .

أما عن عينة وجمهور الدراسة ، فقد تم اختيار عينة عشوائية وعددهم (143) من النساء ممن لهم أنشطة ومشاركات سياسية في الانتخابات التي شاركت فيها وتصوراتهم تجاه البرلمان المصري القادم في المنطقة المختارة ، واعتمد الباحث على الأسلوب الوصف التحليلي في الإجابة على تساؤلات الدراسة . ومعتمد على طريقة المسح بالعينة في جمع البيانات الميدانية من مفردات الدراسة وقد اعتمد الباحث على العينة العمدية في اختيار مفردات الدراسة نظراً لعدم توافر إطار للمعاينة أمام الباحث. وقد استعان الباحث بأداة المقابلة وتم إعداد دليل المقابلة وقد احتوت على (28) سؤالاً وأداة الملاحظة والمقابلة الجماعية للإجابة عن أهداف الدراسة في مجتمع الدراسة الذي يفتقر إلى إهمال وتهميش حتى الآن .

5- الدراسات والبحوث السابقة .

1- الدراسات الأجنبية :-

ناقشت كل من(**Hide, co & Catherine, B(2010** [12] الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية عبر الصحراء الكبرى للدول الأفريقية الواقعة فيها

وعددها 18 دولة ، وركزت الدراسة على مجموعة أهداف تتعلق بالتماثل الثقافي وأنماط الفجوات بين الجنسين في مختلف أنحاء أنواع مختلفة من المشاركة تعكس عموماً تلك الديمقراطيات الغربية ، مع وجود فجوات بين الجنسين في التسجيل للتصويت . ويمكن تفسيرها من خلال الفروق بين الجنسين في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمواقف السياسية . وأجرى **Wilson,(2010)** [13] دراسة في المجتمع الاسترالي في موضوع " التمثيل المتساوي في البرلمان الاشتراكي" فقد ركزت الدراسة على التمثيل النسبي وحصص النوع ، وحالة عدم المساواة واستمرارها في المجتمع الاسترالي على الرغم من التغلغل مشاركة المرأة في البرلمان وزيادة الوعي العام خلال السنوات الأخيرة ، على الرغم من استمرار المعوقات البنيوية التي تعرقل دون التمثيل المتساوي للنوع .

كما أجرت **Dare Arowolo ,(2010)** [14] دراسة حول المرأة والمشاركة السياسية في نيجيريا ، دراسة تطبيقية . فقد ركزت الدراسة على أهداف أساسية من أهمها علاقة وضع المرأة في النشاط السياسي من خلال تحليل الممارسات الثقافية والعنف والبلطجة وطبيعة شكل الأحزاب السياسية وسياسات التخويف وتعليم المرأة وعدم الكفاءة العالية في الانتخابات . كما أجرى **Bauer (2010)** [15] دراسة في موضوع " حصص النوع الانتخابية في البرلمان لمجتمعات جنوب وشرق إفريقيا وتهدف الدراسة التعرف على الأعداد الكبيرة التي دخلت البرلمان من النساء خلال العقدين الآخرين في العديد من الدول بجنوب وشرق القارة الأفريقية ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ، ارتفاع عدد ونسب تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية تتراوح مابين 25-50% تقريبا في كل من جنوب أفريقيا وناميبيا بجنوب أفريقيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا بشرق إفريقيا . كما توصلت الدراسة ان نسبة مشاركة المرأة وضعت هذه الدول الأفريقية في مرتبة 26 من بين الدول الكبرى على المستوى العالمي .

وكشفت دراسة**USU,(2010)**[16]ان التمثيل للمرأة في البرلمان الاندونيسي بسبب تطور نظام حصة النوع ، فقد هدفت الدراسة للتعرف التشريعات التي استندت عليها حصة (ألكوتا) المرأة في البرلمان والتي تقضى بان يكون نسبة المرأة 30% ضمن قائمة المرشحين بكل حزب سياسي ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها. قد أدى تحديد حصص للمرأة في البرلمان إلى توسيع المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات عام 2009 ، بعد فترة من الاستبداد للمجتمع الاندونيسي.وتكشف دراسة كل من**(Zheng, y, Gue,x& ZHAO,L.2009**[17]حول المرأة والمشاركة السياسية في الصين ، وتهدف الدراسة للتعرف على الدور البارز من النساء اللاتي قدمن إلى أعلى في الساحة السياسية ، ولكن هذا لا يعنى أن الفجوة بين مشاركة الذكور و الإناث في السياسة في أي مكان بالقرب مازال مغلقة. وقد تقلصت نسبة المرأة بين قادة الحكومة الصينية العليا وخاصة أعضاء وأعضاء

مناوبين للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني تقلصت من 11.4% في عام 1977 إلى 7.6% في عام 2002. وهناك عقبتان تقفان في طريق التقدم الحقيقي للمرأة في المجال السياسي في الصين ، إن العديد من الصينيين الرجال يميلون إلى التفكير بان المرأة تفتقر إلى القدرة على الانخراط السياسي والعقبة الثانية هي واقع النظام ، بالكادُ يمكننا ان نتوقع إن الوضع يتغير بين عشية وضحاها ، على الرغم من حسن النية التشريعات والأنظمة يمكن أن يستغرق وقتا طويلاً لتغيير العقول في مجتمع أبوي تقليدي .

وتكشف دراسة **(Gloria Chuku (2009)**[18] عن دور المرأة الإفريقية فى البرلمان فى العمل السياسى من منظور المجتمع فى هذه المنطقة، وتهدف الدراسة للتعرف على دور المرأة فى التنظيمات السياسية وخاصة فى نيجيريا فى الفترة من عام 1800 إلى 2005 ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها ، تأثرت المرأة الإفريقية بنموذجين أساسيين، النموذج الأول ، حيث كانت المرأة الإفريقية تشكل قوة سياسية هائلة فى المجتمعات الأفريقية والنموذج الثانى فى وجود سيادة الاستعمار الأوربي وروح الجنسية ، النموذج الثانى ويذهب إلى أن أفضل طريقة يمكن من خلالها تفسير العملية السياسية من قبل أن تعطل القنوات الثقافية والأبوية.

ب- الدراسات العربية :

أجرى**"عبد الوهاب جودة"(2010)**[19] ،دراسة حول التحديات الاجتماعية لترشيح المرأة العمانية لعضوية مجلس الشورى، دراسة ميدانية لتصورات الناخبين العمانيين . وتهدف الدراسة للتعرف على أهم التحديات التي تواجه المرأة العمانية في محاولة الوصول على عضوية البرلمان من وجهة نظر المواطنين وتحديد الأسباب الكامنة وراء تلك التحديات والوصول إلى اقتراح تصور تطبيقي يمكن من خلاله الإسهام في تمكين المرأة العمانية سياسياً، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن هناك من التحديات الذاتية الشخصية للمرأة العمانية المرشحة ذاتها والتحديات المجتمعية الأخرى ، وهى ضرورة إيجاد ثقافة انتخابية تصويتا وترشيحا ورفع درجة الوعي السياسي والقانوني للمرأة وتغيير المفاهيم الخاطئة لدى بعض فئات المجتمع ونظرتهم السلبية تجاه دور المرأة .

وتكشف دراسة **" اسهام عبد الله محمد الاربانى" (2008)** [20] في بحثها حول المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ، وتهدف إلى التعرف على المراحل التي مرت بها المشاركة السياسية للمرأة اليمنية حتى قيام جمهورية اليمن ، وتمثيلها في المشاركة الفعالة في الثلاث دورات التشريعية ودخولها البرلمان . وقامت الباحثة برصد واستخلاص أسباب هذا التراجع من خلال دراستها الميدانية والتي طبقت على عينة من الذكور والإناث . وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهى هناك متطلبات لتحقيق مجتمع مؤسسي ديمقراطي مرتبط بترسيخ ووعى وقناعات معرفية

وقد عكست الانتخابات البرلمانية التي مرت بها اليمن منذ وحدة شطري اليمن وتزايد وعى النساء .

وأجرى **"حسين عمر الخزاعي (2006)** [21] دراسة حول المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان ، دراسة سوسيولوجية ميدانية للمرشحات للانتخابات ، وتهدف الدراسة للتعرف على التحديات التي تواجه المرأة الأردنية في نجاحها في الانتخابات والوصول إلى البرلمان ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ان هناك تحديات تواجه المرأة الأردنية من بينها التنافس بين النساء هذا من جانب ، وبين النساء والرجال من جانب آخر والتعصب العشائري وعدم وجود أحزاب سياسية فاعلة ذات برامج مقنعة للمواطنين الأردنيين ، كذلك عدم إقبال المرأة على المشاركة في هذه الأحزاب وكثرة عدد المرشحين والمرشحات للانتخابات ، وعدم وجود الخبرة في إدارة الحملات الانتخابية .

وناقشت دراسة **"عبد السميع فوزي الشيخ (2004)** [22] موضوع المشاركة السياسية للمرأة الريفية (1993-2003) ، وسعت للتعرف على حجم مشاركتها ومدى تمثيلها في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من خلال عرض إلى بعض جوانب المعيقات التي تقف عن طريق اندماج المرأة السياسي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. وكشفت الدراسة إلى مجموعة نتائج ، إن الثقافة الذكورة والموروث الاجتماعي ذو صلة بتدني تمثيل النساء في المؤسسات السياسية والاجتماعية ، كذلك تدني مستوى التعليم وغياب فرص العمل يؤديان إلى غيابها على المسرح السياسي.

ج- الدراسات المصرية:

وأجرى **"المجلس القومي للمرأة" 2012"**[23] ورقة بحثية في " دور المرأة المصرية في عملية بناء الدولة الديمقراطية" ، وتهدف الدراسة للتعرف على دور المرأة المصرية في الحراك الشعبي تمهيدا للثورة، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها : هناك من التحديات التي تعوق في تمكين المرأة المصرية فى صياغة التشريعات وتعزيز مشاركتها السياسية ولتكوين السياسي والمدني للنساء وتعظيم دورها فى القيادة ودوائر صنع القرار من خلال آليات العمل التنفيذية بالتنسيق بين كافة الجهات للشراكة مع مختلف الجهات الحكومية والمجتمع المدني والتشريعية والمحلية والحزبية والدينية والقطاع الخاص.

وأجرت" **سامية الخشاب"(2006)**[24] بحث حول " المرأة والمشاركة السياسية بين المرجعية الإسلامية والواقع المعاصر " وتهدف الدراسة على الوقوف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام ، وكذلك رصد وتحليل المشاركة للمرأة في الواقع المعاصر، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها تتعلق بالمعوقات المشاركة السياسية وآليات تنميتها والعمل على توعيتها في ضوء الخطاب

الديني ورصد نماذج ناجحة للمشاركة السياسية للمرأة في تاريخ الدولة الإسلامية ، كما توصلت إلى أهمية تفعيل المؤسسات الرسمية والأهلية في دعم المشاركة النسائية في الساحة السياسية .

أجرى " **نبيل عبد الفتاح (2005)**"[25] دراسة حول المشاركة السياسية للمرأة في مصر الجمعيات الأهلية في مصر، تهدف إلى دراسة هوية المرأة ودورها فضلا عن أعادة تكريس وإنتاج الأدوار السياسية والاجتماعية انطلاقاً من تحديدات تستند على تصورات دينية وسياسية محافظة للمرأة ودورها الاجتماعي والسياسي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ، ضرورة تفعيل ادوار الجمعيات الأهلية من جمعيات وأحزاب من خلال مواقف وقيود قانونية وبيروقراطية وأمنية.

وأجرت"**سامية خضر"(2004)**[26] دراسة حول المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي (التعليم – العمل – الوضع الاجتماعي)، وتهدف الدراسة لتحليل لمفهوم المشاركة السياسية باعتباره مفهوماً في الإستراتيجية الجديدة للتنمية كما أصبح بخطى بقبول واسع وأفضلية كبرى مخططي الدولة وصانعي القرار السياسي، وقد توصلت الدراسة في تحليلها ان حرمان المرأة للحصول على حقوقها السياسية يعتبر إجراءا تعسفيا، فقد سعت المرأة في تحمل مسئوليتها السياسة في سبيل الحصول على ذلك الاعتراف من خلال نماذج وتحليلات مقارنة بين اختيار المرأة في كل من فرنسا ومصر، وضرورة دراسة الديناميكية الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة المصرية من خلال التركيز على التعليم والعمل والوضع الاجتماعي.

أجرت **"نادية مصطفى المصري"(2000)**[27] دراسة حول " دور الاتصال في المشاركة السياسية للمرأة المصرية " ، وتهدف إلى التعرف على محددات المشاركة السياسية وتطورها ، ومدى الاهتمام الدولي والمحلى لقضايا المرأة وواقع المشاركة السياسية في مصر، وعلاقة عينة الدراسة بوسائل الإعلام وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها : إن الصحف جاءت في مقدمة الوسائل التي تلعب دوراً متميزاً في إقناع المرأة بالمشاركة ، وجاءت صحيفة الوفد في مقدمة الصحف الحزبية، وجاء التليفزيون في المرتبة كمصدر من مصادر المعلومات يليه الصحف ، ثم الراديو، كما جاءت الأسرة في مقدمة الجماعات المرجعية التي تلجأ إليها المبحوثين في حالة الحاجة للمشورة في المشاركة السياسية .

ثالثاً : المشاركات السياسية للمرأة المصرية : تحليل سوسيوتاريخي .

يذكرنا التاريخ السياسي بان المرأة كان لها حضور في الأحداث الثورية أو المطالب الاحتجاجية ، وإسهام هذا الانجاز في تشكيل إطار مرجعي جديد لقضية المرأة وحقوقها، وتكريس بان النهضة الحديثة لن تكتمل أركانها إلا بمشاركة المرأة فى الحياة السياسية فى ضوء سياق تاريخي واجتماعي ، والتي تعد من المطالب

الأساسية للدراسة الراهنة ، الأمر الذي يتعين عليه أن نقدم عرضاً وجيزاً لدور المرأة في المشاركات السياسية في مصر من خلال مراحل الأربعة الآتية :-

- **المرحلة الأولى (1881-1953):** لعبت المرأة المصرية دوراً مهماً في الحركة السياسية ، أثبتت من خلالها نضالها للحصول على حقها في المشاركة كفرد أساسي وفعال في النشاطات والمشاركات السياسية ، حيث شاركت منذ عام 1881م في المسيرات والمظاهرات ضد الاحتلال الأجنبي ، كما لعبت دوراً في الثورة العرابية وثورة 1919 ضد الاستعمار. وفى عام 1925 تقدم الاتحاد النسائي المصري بعريضة إلى رئيس مجلس الشيوخ والنواب مطالبة بتعديل قانون الانتخاب بما يضمن مشاركة المرأة في الحقوق الانتخابية . وعقد أول اجتماع أول مؤتمر نسائي عربي في القاهرة عام 1938م، وتكونت أول جماعات نسائية تدافع وتطالب بمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية مثل حزب نساء مصر 1924 ، واعتصام حزب بنت النيل 1953 في نقابة الصحفيين مطالبات بحقوق المرأة السياسية الكاملة(عاطف إسماعيل 2009) [28]
- **المرحلة الثانية (1956-1970) :** لم يكن القانون يكفل للمرأة المصرية حقوقاً سياسية قبل دستور 1956 والمطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة ومنح المرأة المصرية الحق الكامل في تلك المشاركة في الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية ، وفى عام 1962 تم تعيين أول امرأة في وزارة مصرية ، وفى عام 1964 تم الإعلان عن الاتحاد تمثل فيه المرأة بنسبة 5% ، كما شاركت المرأة في العديد من الهيئات من لجان واشتملت في عضويتها على لجان النشاط النسائي.
- **المرحلة الثالثة (1971-1992)** شهدت هذه المرحلة تغييرات في مساهمة المرأة في الحياة السياسية سواء بقيد نفسها في جداول الانتخابات أو الترشيح . ولكن هناك عزوف وتحديات مازالت تهدد المرأة في العشوائيات ، بسبب ارتفاع نسبة الأميات بين النساء وتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي خاصة في المناطق الريفية والعشوائية في الحضر،(سعيد ناصف،2002)[29]. ونقص الخبرة والثقة بالنفس، والمناخ الاجتماعي والثقافي السائد الذي يعتبر ان السياسة هي عمل الرجال فقط ، والمناخ السياسي العام الذي لا يشجع المشاركة سواء بالنسبة للرجال أو النساء ، والذي أدى إلى ظهور ما يعرف بظاهرة الأغلبية الصامتة .،وانتشار اللامبالاة السياسية على نطاق واسع ، فمن الضروري مشاركة المرأة على كافة الأصعدة حتى تتمكن من تحسين ظروف حياتها للتعرف إلى أي مدى حققت المرأة المصرية تلك المشاركة في المجالس المحلية والسياسية (رفيقة محمود 1997 :74-79) [30] .

وهناك محاولات بذلت لتيسير دخول المرأة إلى العمل البرلماني ودعم مشاركتها في كافة المؤسسات السياسية ، ورغم تطور عدد البرلمانات التي تشارك فيها المرأة في عضويتها، حيث مرت نسبة مشاركة المرأة في البرلمانات بتطورات

مهمة في مصر بتغيرات، ويتضح ذلك في البيان الآتي:-

جدول رقم (1)

عدد ونسب المشاركين في البرلمان المصري

حسب الجنس في الفترة من (1971-1990)

السنة	عدد أعضاء المجلس	عدد النساء		المجموع	نسبة النساء
		منتخبات	معينات		
1971	360	7	1	8	2.2
1979	392	33	2	35	8.9
1984	458	35	1	36	7.9
1987	458	14	4	18	3.9
1990	454	7	3	10	2.2

المصدر : حورية مجاهد : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ،1994، ص20.

ويكشف هذا الجدول عن تدني عدد ونسب المشاركات من النساء في البرلمان مقارنتها بالرجال في الفترة (1971-1990) ، وتحقيقاً لتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وحماية حقوقها الاجتماعية والسياسية والتي وقعت عليها مصر عام 1981، والعمل على النهوض بالمرأة وإزالة كافة المعوقات التي تمنعها من الحصول على المواطنة غير المنقوصة. وتمكينها دون تهميش في المشاركة التنموية الشاملة(مارتين تادرس وآخرون ،1995: 195)[31] وتمكين المرأة من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في مواقع اتخاذ القرارات في كافة القطاعات التشريعية والتنفيذية وكافة مؤسسات المجتمع المحلى ، وهذا ما يكشف عنه الجدول الآتي:-

جدول رقم (2)

عدد ونسب المشاركين فى المجالس المحلية حسب الجنس

فى الفترة من (1979-1992)

السنة	عدد الأعضاء الكلى	عدد النساء	نسبة النساء
1979	21518	2405	11.2
1983	27768	2564	9.2
1988	20278	437	1.7
1992	37632	537	2.7

المصدر: حورية مجاهد، المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، 1994، ص20.

ويكشف الجدول السابق عن التدني المستمر في نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية حسب الجنس وتخصيص نسبة من المراكز لها، يضمن حصولها على فرص متكافئة مع الرجل ، وأهمية دعم مشاركتها السياسية الكاملة وتوفير

الفرص المادية والمعنوية للحد من المعوقات التي تحد من فرص اندماج المرأة في الحياة السياسية (Inglehart & Morris,2003:46) [32]وعلى الرغم من مسيرة المرأة في الحياة السياسية ، فقد شهدت هذه الفترة طفرة غير طبيعية في تمثيل المرأة في داخل المجلس النيابي بين عامي (1979-1994) حيث وصلت نسبة تمثيل المرأة لإجمالي عدد أعضاء المجلس نحو9% ، 7.86% - ويرجع ذلك إلى صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 21 لسنة 1979 بتخصيص 30 مقعداً على الأقل للمرأة ، إلا أنه في عام 1986 صدر القانون رقم 188 لسنة 1986 الذي نص على إلغاء هذا التخصيص ، مما أضعف تمثيل المرأة المصرية في الحياة البرلمانية بمقارنتها بتمثيل البرلماني في دول العالم (علا أبو زيد 2000 : 173) [33]

- **المرحلة الرابعة (1992وحتى الآن).**شهدت هذه المرحلة تطور في تمثيل المرأة في النشاطات والمشاركات في العمل السياسي ، إلا ان جاء تمثيل غير عادل ، وهذا ما يكشف عنة الإحصاء للاتحاد البرلماني الدولي على أساس المعلومات المقدمة من البرلمانات الوطنية في البيان الآتي :-

شكل رقم (1)

نسبة مشاركات المرأة في بعض البرلمانات العالم 2012

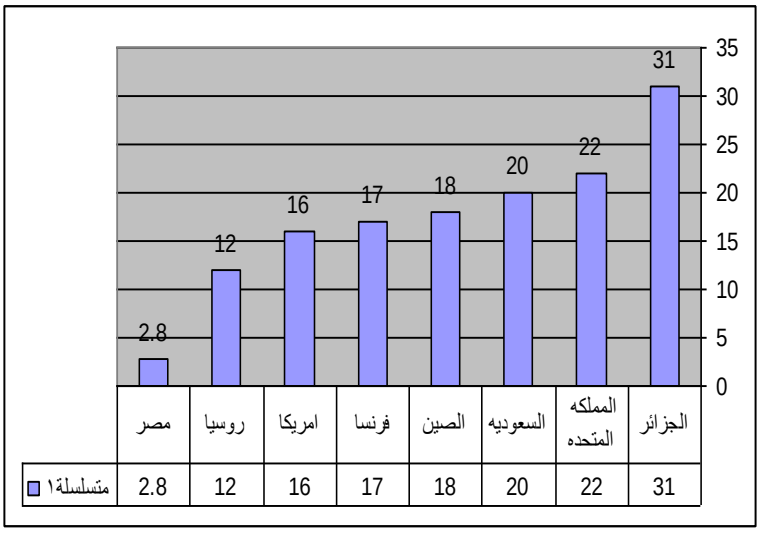

source : Inter-Parliamentary union:
Women in parliaments : Situation as 01,31December,2012

ويكشف الشكل السابق عن ضعف شديد في تمثيل المرأة المصرية في المشاركة السياسية بنسبة (2.8%) في العمل البرلماني عام 2012 بمقارنتها بالتمثيل البرلماني في الدول العربية ، ففي الجزائر (31%) ، والسعودية (20%) وبمقارنتها بالدول الأجنبية ، ففي المملكة المتحدة (22%)، والصين (18%)

وفرنسا (17%) وأمريكا (16%) ، وهذا يوضح أن هناك معوقات تقف أمام المرأة المصرية في المشاركات السياسية ، على الرغم من محاولات تمكينها دون تهميشها.

وللمرأة المصرية دور فعال لا يمكن إغفاله بثورة التغير المصرية ، ففي 25 يناير 2011 خرجت المرأة في ثورة شعبية سلمية خالصة طالبت بالحصول على الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية ، وخاصة المرأة في المناطق الشعبية والمتخلفة تأثراً بالفقر والقهر والحرمان والظلم الاجتماعي (عبد الرؤوف الضبع ، 2002: 94-93)[34] ، ولذلك خرجت المرأة تطالب بحقوقها المسلوبة والبحث عن كرامتها المهدرة ، وأثبتت أنها تستطيع ان تتحمل وتصبر على الصعاب من أجل مشاركتها في الحياة السياسية في ظل ثورة 25 يناير وخاصة في غياب نظام " ألكوته " الذي أتاح للمرأة تمثيلاً جيد في البرلمان (نبيل الزيني 2012: 2) [35].

ولكن ومع ذلك كله هناك قلق من جانب المرأة على مستقبلهن في الحياة السياسية ودورهن الفعال في ظل ثورة 25 يناير، لأن هناك بعض الشواهد التي حدثت حتى الآن تشير إلى تقليص دور المرأة - على حد كبير- بعد الثورة تجعل المرأة تخشى من تراجع المساحة التي يجب أن تشغلها المرأة بعد الثورة ، وخاصة المرأة في المناطق الريفية والعشوائية في الحضر، (عبد الرؤوف الضبع 2002 : 94) [36] وقد ظهرت عدة مؤشرات تجسد صور التهميش للمرأة المصرية منها على سبيل المثال ، قلة تعيين المرأة فى المناصب القيادية العليا ، وضآلة عدد المرشحات المستقلات على مقاعد المجالس الشعبية والمحلية.وتشكل برلمان الثورة ولم تتعدد حصيلة مقاعد المرأة نسبة 2% فقط من إجمالي المقاعد (انتخاباً وتعييناً) بإجمالي إحدى عشر سيدة من إجمالي 508 عضو . وضعف تمثيل المرأة في كتابة الدستور ، وقد واجهت المرأة هذه التحديات لتؤكد على ذلك بإصرار في النضال المستمر للحفاظ على حقها في المشاركة بالحراك السياسي وتحديد مستقبل وطنها . وأن وعيها بالقضايا السياسية قد تزايد على الرغم من محاولات الإقصاء والتهميش والاستبعاد(المجس القومي للمرأة 2012 :1-10)[37] . ومن ثم فهي تحديات ترتبط بأنواع مختلفة من الصراع على الخبز السياسي (احمد زايد،2011)[38] .

وقد ظهرت بشكل واضح تزايد في نسبة المقيدات في الجداول الانتخابية من النساء لتصل على 40% من إجمالي المقيدين بها على الرغم من التناقض الحاد في مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة المصرية في عام 2005 ، ففي برلمان عامي 2010/2005 حدث تدنى في نسبة المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات العامة ليس سوى ظاهرة عامة يشترك فيها الجميع رجالاً ونساء ، إلا أن نسبة مشاركة المرأة تظل موضع تساؤل لأنها تمثل أكثر من 37% من المقيدين بالجداول الانتخابية بلغ عددهم(31) مليوناً تصل نسبة المقيدات بالجداول إلى (37.8%) . وهي نسبة لا تعبر عن مشاركة حقيقية للمرأة في العمل السياسي .

وتشير الإحصاءات ان نسبة المشاركة للنساء في الصعيد والمحافظات الحدودية (46%) ، بينما تراجع النسبة في الدلتا إلى(30%)، وتقل في القاهرة والإسكندرية لتصل إلى 20% . وقد نجحت جهود المجلس القومي للمرأة في تسجيل (1.3) مليون ناخبة جديدة من المناطق المهشمة والفقيرة ، وذلك باستخراج بطاقات الرقم القومي وبالتبعية بطاقة الانتخابات.وانتشار ظاهرة شراء الأصوات في هذه المناطق مقابل مادي أو إجبار النساء بالآلات الحادة على اختيار مرشح بعينه في الانتخابات المجالس الشعبية أو المحلية (مديحه النحراوي 2005)[39].

وتشير الإحصاءات عن نسبة المقيدات من النساء في بعض المحافظات وفقا لانتخابات 2002 ، على النحو الأتي :-

جدول رقم (3)
نسبة المقيدات من النساء في الجداول الانتخابية
في بعض المحافظات المصرية وفقاً لانتخابات 2002*

المحافظات	المستوى المحلى			
	عدد السكان (بالألف)	نسبة الإناث %	إجمالي عدد المقيدين بالجداول الانتخابية	نسبة الإناث %
القاهرة	7.7866	49.3	3.1	32.3
الإسكندرية	4.110	48.9	1.5	37.2
بورسعيد	570.8	49.9	0.3	38.0
الدقهلية	4.9852	49.2	3.3	45.0
السويس	510.9	49.1	0.2	29.1
بني سويف	2.2905	26.5	1.1	40.9
الفيوم	2.5128	29.1	1.2	39.3
المنيا	4.1793	49.0	1.9	38.9
أسيوط	3.7464	48.9	1.5	34.1
الأقصر	4513	48.8	0.22	39.2
البحر الأحمر	2282	39.1	0.11	35.0
الوادي الجديد	1494	29.6	0.04	27.4
مرسى مطروح	3224	47.7	0.1	47.4

المصدر : تم تجميع هذه البيانات من كتاب وصف مصر بالمعلومات 2007، الإصدار السابع المجلدان (2 - 3) ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، 2008.

ويكشف الجدول رقم (3) أن نسبة الإناث المقيدات في الجداول الانتخابية نجد ان محافظة مطروح تمثل أعلى نسبة حيث تبلغ(47.5%) ، تليها محافظة شمال سيناء(48%) ، الأمر الذي يطرح سؤالاً حول علاقة الطبيعة الجغرافية

للمحافظات الصحراوية والحدودية ونسب القيد في الجداول الانتخابية ، وتعد محافظتي جنوب سيناء والسويس أقل من نسبة المقيدات في الجداول الانتخابية على أن القيد في الجداول لا يعنى المشاركة الفاعلة في العملية السياسية (صالح أحمد :14) [40]. بعبارة أخرى يمكننا الحديث عن إمكانية نظام ديمقراطي حقيقي في مصر عقب ثورة 25 يناير من خلال توفر مجموعة من الشروط في هذا الصدد التي نحن في حاجة ماسة لها في مشاركة كل المصريين وخاصة المرأة في ديمقراطية تفاعلية(تعاونية) أكثر ملائمة من الديمقراطية التمثيلية أو النيابية للمجتمع المصري الآن .(علي الصاوي ،2011 : 2 _7)[41]. لرسم تصور مستقبلي لمسار الديمقراطية في مصر عقب ثورة25 يناير ، والتي تبدو في تحليل رؤى النخب من مختلف التيارات الاجتماعية والسياسية (أسامة عبد الباري2012: ص 185)[42] بهدف الوقوف على طبيعة المناخ الاجتماعي والسياسي الذي يشكل وعي المرأة في أعقاب الثورة على أثر انهيار الخدمات الصحية والعلاجية للفقراء و تدهور أحوال التعليم ، وزيادة نسب البطالة بين الشباب وخاصة من بين النساء .

وقد أكدت البيانات والتقارير الرقابية حول الصحة والعلاج كم الفساد الذي تم اكتشافه فيما يُعرف بقضية " نواب العلاج"، الذي تكلفت مليارات لصالح الرجال والأغنياء ، وتزايد المناطق العشوائية وتدني أحوال المواطنين في تلك المناطق هي إذا حركة احتجاجية شبابية تلاحمت مع الفئات الأخرى في المجتمع نتيجة لتزايد حدة الفقر والحرمان البشري لذا، اتحدت تلك الفئات الدنيا مع الحركة الثورية وتوحدت مع شعاراتها التي أطلقتها في ميدان النضال (ميدان التحرير) معبرة عن معاناتها برفع شعار " الحرية، العدالة ،العيش الكريم." (احمد مجدي حجازي 2011)[43] . وهذا ما تكشف عنة الدراسة الميدانية :-

رابعاً : المرأة والمشاركة السياسية : دراسة ميدانية .

تسعى هذه الدراسة للإجابة على سؤال المشاركة السياسية للمرأة في مصر الآن ؟ لمعرفة التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة الناخبة في المشاركة السياسية في منطقة عشوائية بمدينة المنصورة ، ومن أجل ذلك تم اختيار عينة عمديه مكونة من (143) مفردة ، معتمدين على المسح بالعينة في جميع البيانات الميدانية من مفردات البحث، وقد اعتبرت الناخبات في المنطقة العشوائية بمدينة المنصورة وحدة التحليل الرئيسية ، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة الآتية:-

س1: ما خصائص عينة الدراسة ؟

س2: ما مستوى الوعي الانتخابي لدى المرأة في المنطقة العشوائية ؟

س3: ما التحديات الاجتماعية التي تواجه الناخبات في المشاركة السياسية ؟

س4: ما تصورات الناخبات عن المعوقات التي تعوق وتهمش دورها وتمكينها في

المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة ؟

1 - خصائص عينة الدراسة :-

أ- **العمر** : بلغت نسبة الإناث وفقاً لسن القيد في جداول الانتخابات تبعاً لمتغير العمر حيث تشير إلى أن النسبة الأكبر من النساء ممن أعمارهن ما بين (40-50) بنسبة (46.7%). وهى نسبة تعكس إلى حد ما التوزيع العمري من فئة ما فوق سن الشباب ، الأمر الذي يُمكننا من قياس مدى وعى المواطنات بالتحديات التي تواجه المرأة في مشاركتها السياسية في المنطقة العشوائية .

ب- **الحالة التعليمية :** شكلت فئة الأميين بنسبة (64%) ويليه فئة القراءة والكتابة (21%) ، علاوة على فئة التعليم المتوسط بنسبة (9%) مقابل فئة التعليم العالي بنسبة (6%) ، وهذا يُمكننا من التعرف على أهمية التعليم في مدى تقبلهم للمشاركة في العملية الانتخابية .

ج- **الحالة الاجتماعية :** توزعت عينة الدراسة على مختلف الفئات الاجتماعية وكانت نسبة المتزوجات (53.6%) ، ويليه نسبة غير المتزوجات (31.4%) ويليه (9.2%) مطلقة (5.9%) أرملة ، ويعكس ذلك اهتمام البحث بمختلف الفئات الزواجية .

د- **مستوى الدخل :** تضمنت عينة البحث مستوى الدخل الشهري حيث تشكل النسبة الأكبر (84%) ممن لديهم دخول منخفضة ويليه (14%) من متوسطي الدخل، وهذا مؤشر يكشف عن تدنى وانخفاض مستوى المعيشة وأساليب الحياة في الأحياء المتخلفة والمناطق العشوائية، مما يسبب التهميش والفقر والإحباط والحرمان من أبسط مقومات الحياة في المنطقة الحضرية ، وانعكاسه السلبي على النشاطات والمشاركات في الحياة السياسية.

هـ- **الأصول الاجتماعية** : تكشف عينة البحث (76.5%) من أبناء الريف مقابل (21.5%) من أبناء الحضر ، ويليه (2%) من أبناء البدو، وهى نسبة ملائمة لمجتمع الدراسة ، حيث تمثل كل ناخبة من أبناء المنطقة العشوائية في عينة الدراسة

و- **نوع المهنة :** توزعت عينة الدراسة على حسب نوع المهنة (54.2%) لا تعمل، ويليه (22.3%) تعمل في أعمال خدمية ومنزلية ، ويليه (15.7%) تعمل في مهن حكومية ، ويعكس ذلك ارتفاع نسب البطالة لدى الناخبات ، وضعف فرص العمل المنتج بين عينة البحث. مما يقلل من إتاحة الفرص للنساء الناشطات والمشاركات في العمل السياسي والاجتماعي.

ز- إثبات شخصية : تكشف عينة الدراسة (74.7%) لديها بطاقة الرقم القومي ويليه (23.2%) ليس لديهم بطاقة قومية ، ويعكس ذلك اهتمام البحث تزايد نسبة قيد الناخبات في جداول الانتخابات للإدلاء بأصواتهم .

هـ . الحالة الصحية: تكشف عينة الدراسة (43,3%) الحالة جيدة (33,9%) الحالة متوسطة (66,1%) الحالة سيئة ، وتعكس الحالة الصحية للمبحوثين حقيقة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي تعاني منها المنطقة العشوائية من تدهور صحي وبيئي واقتصادي وأمني ، والحرمان من كافة الخدمات المعيشية من مياه نقية وكهرباء وصرف صحي ورعاية صحية واجتماعية وأيضا أمنية .هذا بالإضافة إلى غياب دور المؤسسات الصحية والجامعة بالاهتمام بصحة المرأة في المنطقة المختارة ، سوف تعكس بالضرورة على أسباب عزوف المرأة عن الأنشطة والمشاركات السياسية في مجتمع الفقراء .

4-مستوى الوعي الانتخابي لدى المرأة في المنطقة العشوائية :

تهدف الدراسة للتعرف على مستوى الوعي الانتخابي لدى المرأة في مجتمع البحث :-

جدول رقم (5)
مدى الوعي الانتخابي لدى المرأة في القيد بالجداول الانتخابية

البيان	عدد	%
نعم	71	60.6
لا	49	25.9
غير مبين	23	16.5
الإجمالي	143	%100

يوضح الجدول رقم(5)النسب المئوية والتكرارات لأفراد عينة البحث تبعاً لمدى الوعي الانتخابي لدى المرأة في القيد بالجداول الانتخابية ، حيث تشير النتائج أن النسبة الأكبر (60.6%) مقيدة في الجداول الانتخابية ، ويليه (25.9%) غير مقيدة ، ويليه (16.5%) غير مبين لعدم معرفتها بشؤون الانتخابات ، وهذا يكشف عن ضعف وعى المرأة في القيد بالجداول الانتخابية للتصويت للحصول على حقوقها المدنية والسياسية.

جدول رقم (6)
مشاركة المرأة في نشاطات العمل الأهلي لتنمية وعيها السياسي

البيان	عدد	%
نعم	57	39.9
لا	77	53.8
غير مبين	9	6.3
الإجمالي	143	%100

يوضح الجدول رقم (6) النسبة المئوية والتكرارات لأفراد عينة البحث تبعاً للمشاركة في نشاطات العمل الأهلي لتنمية الوعي السياسي للمرأة .حيث تشير النتائج أن النسبة الأكبر (53.8%) لا يشاركون في الأنشطة الأهلية لتنمية وعيهم السياسي، ويليه (39.9%) يشاركون لرفع قدراتهن لتنمية وعيهم بالنشاطات السياسية وتعرفيهن بكيفية انتخاب أعضاء البرلمان ومساعدتهم على الحصول على حقوقهم الانتخابية بالنسبة للنساء المحرومة من ممارسة الحياة السياسية والتعرف على المصادر لتوعية الناخبات بالعمل السياسي ، وكما يكشف عنة الجدول الأتي:-

جدول رقم(7)
مصادر توعية الناخبات بالنشاطات والمشاركات
في العمل السياسي

البيان	عدد	%
الأحزاب والمجالس الشعبية	13	9.1
الجمعيات الأهلية	22	15.4
وسائل الإعلام	17	11.9
الأسرة	32	22.4
التوعية الدينية	50	34.9
غير مبين	9	6.3
الإجمالي	143	%100

يوضح الجدول رقم(7) النسب المئوية والتكرارات لأفراد عينة البحث تبعاً لمصادر توعية الناخبات بالنشاطات والمشاركات للعمل السياسي ، حيث تشير النتائج أن النسبة الأكبر (34.9%) تعتمد مصادر توعيتها على التوعية الدينية ويليه (22.4%) مصدر توعيتها من الأسرة ، وهناك تشير النتائج انخفاض نسبة مصدر التوعية للمرأة من الأحزاب والمجالس المحلية ، ونستنتج من ذلك غياب دور الأحزاب والمجالس الشعبية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني في توعية الناخبات بأهمية النشاطات والمشاركات السياسية في المنطقة العشوائية. والتي مازالت تعاني من إهمال وتهميش واستبعاد في ظل تحديات اجتماعية تعوق تواجدها في العمل السياسي .

3- التحديات الاجتماعية التي تواجه الناخبات في المشاركة السياسية :-

هناك تحديات اجتماعية تواجه الناخبات في النشاطات والمشاركات السياسية والتي مازالت تشكل تحدياً أمام تحقيق التمثيل الأمثل للمرأة في القيد بالجداول الانتخابية في المناطق العشوائية والمتخلفة ، وهذا ما يكشف عنة الجدول الآتي:-

جدول رقم (8)

ترتيب التحديات الاجتماعية التي تواجه الناخبات في مشاركتها السياسية *

البيان	عدد	%	الترتيب
التحديات الاقتصادية والطبقية	124	86.7	الأول
التحديات الثقافية للمجتمع	106	74.1	الثاني
التحديات الأمنية	99	69.2	الثالث
الضغوط النفسية والحياتية	84	58.7	الرابع
الدعم الإعلامي للمرأة الناخبة	75	52.4	الخامس
التحديات الذاتية للمرأة	51	35.7	السادس
التحديات الإدارية والقانونية	44	30.8	السابع

- استجابة متعددة .

تكشف مراجعة الجدول رقم (8) الخاص بوجهة نظر الناخبات عن مصفوفة التحديات الاجتماعية لمشاركة المرأة في مجتمع الدراسة ، حيث اتفقوا على أن هناك مجموعة تحديات (حسب الترتيب التنازلي) ، حيث جاءت التحديات الاقتصادية والاجتماعية التحدي الأول (86.7%) ، ويليه التحديات الثقافية للمجتمع (74.1%) ويليه التحديات الأمنية (69.2%) والضغوط النفسية والحياتية (58.7%) ، والدعم الإعلامي للمرأة الناخبة (52.4%) ، وأيضاً ، التحديات الذاتية للمرأة (35.7%) ، والتحديات الإدارية والقانونية (30.8%) .

ونستدل من الجدول السابق ان التحديات التي تواجها الناخبات في المشاركات والأنشطة السياسية تنحصر في التحديات الاقتصادية والاجتماعية على أثر انتشار ظاهرة الفقر والحرمان الاجتماعي والأمية وغياب الرعاية الصحية وسوء الخدمات، بالإضافة إلى ذلك التحديات الثقافية للمجتمع من تدنى الأخلاق والقيم وانتشار السلوك السلبى مثل الزواج العرفي وانتشار ظاهرة الطلاق، وهناك من التحديات الأمنية في غياب الأمن والأمان في المناطق العشوائية وانتشار ظواهر مثل العنف والبلطجة والتحرش الجنسي... وهذا ما يكشف عنه المحور الأتي :-

4- المعوقات التي تواجه الناخبات في المشاركة السياسية .

جدول رقم (9)

ترتيب المعوقات التي تواجه الناخبات في مشاركتها في الانتخابات السياسية

البيان	عدد	%	الترتيب
الأمية النسائية	118	82.5	الأول
تأنيث الفقر	101	70.6	الثاني
البلطجة والتحرش الجنسي	98	68.5	الثالث
تقيد مشاركة المرأة	86	60.1	الرابع
عدم تمتع المرأة بالديمقراطية	74	51.7	الخامس
تعدد أدوار المرأة	61	42.7	السادس
انتشار العنف ضد المرأة	59	41.3	السابع
هيمنه فكر الحزب الواحد	48	33.6	الثامن
الأمية القانونية	41	28.7	التاسع
ضعف الثقافة السياسية	39	27.3	العاشر
عدم المساواة في الحقوق	28	19.6	الحادي عشر

- **استجابات متعددة : حسب على أساس المجموع الكلى للمبحوثين وعددهم (143).**

تكشف مراجعة الجدول رقم (9) الخاص بوجهة نظر الناخبات في ترتيب المعوقات التي تواجه في مشاركتها في الانتخابات البرلمانية والمحلية على حسب الترتيب التنازلي ، حيث تلعب الأمية النسائية ، المعوق الأولى بنسبة (82.5%) في مصفوفة المعوقات ، وتلي ظاهرة تأنيث الفقر مباشرة بنسبة (70.6%) ، وأما البلطجة والتحرش الجنسي كمعوق لمشاركة المرأة ، فقد جاء (الترتيب الثالث) وليس مستغرباً ان تحتل تقيد مشاركة المرأة بنسبة (60.1%) وعدم تمتع المرأة بالديمقراطية بنسبة (51.7%).

وفى البيانات السابقة الواردة نستنتج أن هناك بعض المعوقات أمام مشاركة المرأة في المنطقة العشوائية تتلخص في معوقات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية ودينية وأيضا ذاتية ، أما عن كيفية اختيار الناخبات بأصواتهم في اللجان الانتخابية ، فتلك مهمة يكشف عنها الجدول الآتي :

جدول رقم (10)

كيفية الاختيار بإدلاء الناخبات بأصواتهم للمرشحين في اللجان الانتخابية التابعين لها

كيفية الاختيار	عدد	%
دعم من الأهل والأصدقاء	26	18.2
بنفسي وبمحض إرادتي	44	30.7

كيفية الاختيار	عدد	%
توجيه من الجيران والمعارف	13	9.1
عن طريق الأحزاب	24	16.8
عن طريق رجال الدين	36	25.2
الإجمالي	143	%100

يكشف قراءة الجدول رقم (10) عن كيفية الاختيار لإدلاء الناخبات بأصواتهم للمرشحين في اللجان الانتخابية ، فتشير النتائج إلى النسبة الأكبر من الناخبات يرشحون بأنفسهم وبمحض إرادتهم (30.7%) ، ويليه عن طريق رجال الدين (25.2%) ، ويليه ذلك دعم من الأهل والأصدقاء(18%,2) ، ونستدل من ذلك وجود دافع قوي من المرأة بنفسها وعن طريق رجال الدين في المشاركة السياسية في الانتخابات. كما يتضح ان المرأة في المناطق العشوائية لديها الإصرار على المشاركة السياسية بمحض إرادتها على الرغم من التحديات الاجتماعية والقانونية والإدارية والدينية التى تواجهها والتي تدفعها عن الدخول فى تنافس مع الرجال فى العمل السياسي.

جدول رقم (11)
ترتيب المظاهر السلبية شائعة الانتشار في أثناء اختيار المرشحين من وجهة نظر الناخبات

البيان	عدد	%	الترتيب
العنف في أثناء التصويت	124	86.7	الثاني
المنع من التصويت	101	70.6	الخامس
التزوير	134	93.7	الأول
التدخلات الأمنية والإدارية	110	67.9	الرابع
الدعاية الانتخابية	82	57.3	السادس
منافسه الرجل للمرأة	113	79.0	الثالث

لقد طالبنا من المبحوثات ترتيب بعض المظاهر السلبية والسيئة الشائعة الانتشار في أثناء اختيار المرشحين من وجهة نظر الناخبات ، فجاءت استجابتهن في الجدول رقم(11) حيث احتل"العنف" في أثناء التصويت، كعادة سيئة الترتيب الأول من وجهة نظر المبحوثين ليحصل على ما يزيد عن (120) نقطة (134) تكرار، ويجئ في الترتيب" المنع " من التصويت في الترتيب الثاني ، أما ظاهرة "التزوير"، فقد نالت الترتيب اللاحق مباشرة (الثالث) ، ويلية في الترتيب الرابع "التدخل الأمني والإداري" التي تشكل مظاهر سيئة انتشرت في أثناء التصويت، ويلية" الدعاية الانتخابية " التي جاء في الترتيب الخامس ليكشف عن سوء استخدام الدعاية الانتخابية وأخيرا من العادات السيئة "المنافسة "وهى منافسة غير عادلة بين الرجل

والمرأة،وهكذا تتبدل ايجابيات الانتخابات الديمقراطية بكل أشكالها وأنماطها، بعادات سيئة وقيم أخرى متصدعة ومتهالكة هابط ، وسلبية تؤدى بالضرورة إلى التهميش وعزوف المرأة عن المشاركة السياسية ، وهذا ما يكشف عنه الجدول الآتي :

جدول رقم (12)

عدد مرات مشاركة عينة البحث في الانتخابات المحلية والبرلمانية

البيان	عدد	%
بدون مشاركة	44	30.8
مرة واحدة	71	49.7
مرتين	10	7.0
ثلاث مرات	14	9.8
أربعة فأكثر	2	1.4
غير مبين	2	1.4
الإجمالي	143	%100

كشف الجدول رقم (12) عن النقاب عن عدد المشاركات التي تؤديها الناخبات في الانتخابات المحلية والبرلمانية ، فتشير النتائج ان النسبة الأكبر من النساء (49.7%) شاركت مرة واحدة، ويلية بدون مشاركة (30.8%) ، ويلية عدد ثلاث مرات (9.8%) ، حيث خلصت إلى أن هناك عدم إتاحة الفرص للمرأة في مشاركات الانتخابية، حيث لم تتاح للمرأة في المنطقة العشوائية الخوض في تجربة الانتخابات والعزوف عن المشاركة الفعالة في النشاطات الاجتماعية والسياسية والغياب الشبه تام عن الشراكة التنموية على اثر تهميشها وتزييف وعيها والتقليل من شأنها (سعيد ناصف ، 2004)[44] ، وهذا ما يكشف عنه الجدول الآتي:

جدول رقم (13)

أسباب عزوف المرأة في المشاركة السياسية : من وجهة نظر المبحوثات *

البيان	عدد	%	الترتيب
عدم سلامة الانتخابات	78	54.5	الرابع
المرأة مرهقة اقتصادياً	114	79.7	الثاني
لم تتوفر الوقت والجهد	44	30.8	السابع
سلطة وسيطرة الرجل	61	42.7	السادس
عدم اعتقاد بجدية الانتخابات	103	62.00	الثالث
عدم صدق النتائج	24	16.8	الثامن
المشكلات الاجتماعية للأسرة	67	46.9	الخامس
تفشى أعمال العنف والبلطجة	134	93.7	الأول

- استجابات متعددة.

ونأتي الآن إلى وجهة نظر المبحوثات في أسباب عزوف المرأة في

المشـاركة السياسـية ، فجـاءت اسـتجابتهن علـى النحـو المتضـمن فـي الجـدول رقـم (13) ، أن السبب الأول لعزوف المرأة ترجع إنها تخشى أعمال العنف والبلطجة (93.7%) ويليـة السـبب الثـاني المـرأة مرهقـة اقتصـادياً (79.7%) والثالـث عـدم اعتقـاد بجديـة الانتخابـات (62%) ، والسـبب الرابـع عـدم سـلامة الانتخابـات (54.5%) ويأتي السبب الخامس المشكلات الاجتماعية للأسرة (46.9%) والسبب السادس سلطة وسيطرة الرجل والسبب السابع لم يتوفر لها الوقت والجهد ، والسبب الثامن عدم صدق النتائج .

فإلى جانب تجميع الخيوط والأسباب التي تشكل وجهة نظر المبحوثات عن عزوف المرأة في المشاركة السياسية ، فعلى الرغم من التطورات السياسية التي فرضت على الجميع أهمية مشاركة المرأة خاصة بعد ضمان الحد الأدنى فإن المجتمع المصري مازال مجتمعاً ذكوري ولا يتعرف في داخلة بالمشاركة السياسية للمرأة . وهذا ما تكشف تلك العلاقة بين الحالة العمرية وعزوف المبحوثات عن المشاركة في الانتخابات في الجدول الآتي :

جدول رقم (14)

العلاقة بين الحالة السن والعزوف عن المشاركة السياسية

الحالة العمرية	عدد النساء	العزوف عن المشاركة				النسبة المئوية الكلية	قيمة كا2	الدلالة د ح5
		نعم	%	لا	%			
30-16	14	8	9.8	6	4.2	14	9.459	0.05 غير دالة
45-30	82	66	57.3	16	11.2	78.5		
55-45	26	16	5.6	10	7	12.6		
65-55	8	8	6.7	0	0	6.7		
65 فأكثر	11	9	6.3	2	1.4	7.7		
غير مبين	2	2	1.4	0	0	1.4		

يبين الجدول رقم (14) ان قيمة كا2 = 9.469، وهذه القيمة اقل من قيمة كا2الجدولية التى تساوى 11.07 عند مستوى دلالة 0.05، لذا تشير النتائج الى عدم وجود دلالة إحصائية بين الحالة السن والعزوف عن المشاركة السياسية فى مجتمع الدراسة .

جدول رقم (15)

العلاقة بين الحالة التعليم والعزوف عن المشاركة السياسية

الحالة التعليمية	عدد النساء	العزوف عن المشاركة				النسبة المئوية الكلية	قيمة كا2	الدلالة د ح5
		نعم	%	لا	%			
لايقرأ ولا يكتب	82	64	44.6	18	9.8	54.4	5.741	0.435 غير دالة
يقرأ ويكتب	22	18	12.6	4	2.8	15.4		
ابتدائى	13	9	6.3	4	2.1	8.4		
اعدادى	7	7	4.9	صفر	صفر	4.9		
ثانوى	14	9	6.3	5	3.5	12.6		
جامعى	3	3	2.1	صفر	صفر	2.1		
ما بعد الجامعى	2	2	2.4	صفر	صفر	2.4		

يبين الجدول رقم (15) ان قيمة كا2 =5.741 وهذه القيمة أقل من قيمة كا2 الجدولية التى تساوى =11.07 عند مستوى دلالة 0.435، لذا تشير النتائج الى دلالة إحصائية بين الحالة التعليم والعزوف عن المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة .

جدول رقم (16)
العلاقة بين نوع المهنة والعزوف عن المشاركة السياسية

نوع المهنة	عدد النساء	العزوف عن المشاركة				النسبة المئوية الكلية	قيمة كا2	الدلالة د ح5
		نعم	%	لا	%			
لا تعمل	64	46	32.2	18	12.6	44.8	3.237	0.356 غير دالة
أعمال منزلية وخدمية	41	33	23.1	8	5.6	28.7		
فى القطاع الخاص	27	23	16.1	4	2.8	18.9		
فى القطاع الحكومى	11	18	12.6	3	2.00	14.6		

يبين الجدول رقم(16) ان قيمة كا2 =3.237 وهذه القيمة أقل من قيمة كا2 الجدولية التى تساوى =10.06عند مستوى دلالة 0.356، لذا تشير النتائج الى عدم وجود دلالة إحصائية بين نوع المهنة والعزوف عن المشاركة السياسية ومؤشر الفقر فى مجتمع الدراسة وتأثير الاستبعاد الاجتماعي على للاستجابة السياسية بحيث تضم عددا اشمل من مؤشرات الحرمان الاجتماعي أو عدم استطاعة المشاركة في التنمية المجتمعية (جون هيلز وآخرون ، ترجمة ، محمد الجوهري 2007 : 373 - 377)[45] وكما يكشف عنة الجدول الآتي :-

جدول رقم (17)
العلاقة بين التحديات الاجتماعية والعزوف عن المشاركة السياسية

التحديات الاجتماعية	عدد النساء	العزوف عن المشاركة				النسبة المئوية الكلية	قيمة كا2	الدلالة د ح5
		نعم	%	لا	%			
التحديات الاقتصادية	44	33	24.1	11	7.7	31.8	6.814	0.235 غير دالة
التحديات الثقافية	16	13	9.1	3	2.1	11.2		
التحديات الأمنية	34	30	21.0	4	2.9	23.9		
الضغوط النفسية والحياتية	12	9	6.3	3	2.1	8.4		
التحديات الذاتية	26	24	16.8	2	1.3	18.1		
التحديات الإدارية والقانونية	11	7	4.9	4	2.9	7.8		

يبين الجدول رقم(17) ان قيمة كا2 =6.814 وهذه القيمة أقل من قيمة كا2 الجدولية التى تساوى =9.61عند مستوى دلالة 0.235، لذا تشير النتائج إلى عدم وجود دلالة إحصائية بين التحديات الاجتماعية والعزوف عن المشاركة السياسية فى مجتمع الدراسة . وهذا ما يؤكد علية المحللون الاجتماعيون ان العولمة قد طبقت كسياسة مخالفة لما كان سائد من قبل في مصر ، قد أدى الى تزايد الأزمة وتفاقم الخلل الاقتصادي والاجتماعي وتدني الأحوال المعيشية وتزايد معدلات الفقر وتعاظم نسبة الجرائم والعنف وزيادة ظاهرة تنامي العشوائيات والمجتمعات الهامشية

وتدهور منظومة القيم الأخلاقية.(احمد مجدي حجازي ، 2004: 157- 171) .[46]

خامسا : توصيات البحث والرؤية المستقبلية .

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم التوصيات الآتية:-

- ضرورة إيجاد ثقافة سياسية : تصويتاً وترشيحاً وانتخاباً ولاسيما للمرأة وذلك عن طريق رفع الوعي الانتخابي لدى المرأة بشكل عام والمرأة في المناطق العشوائية خاصاً حول دورها الايجابي في الأنشطة والمشاركات السياسية في تنمية المجتمع المحلى.
- إتاحة المزيد من فرص التعليم بجميع مراحله أمام المرأة وخاصة في المناطق العشوائية ، حيث أن تعليم المرأة وحصولها على تعليم أفضل يعد ركيزة أساسية للنهوض بالمرأة في العمل السياسي وأهمية قيدها من خلال تضمين الثقافة الانتخابية بالمناهج التربوية والبرامج الإعلامية والدورات التدريبية والتوعية.
- وضع قضية ضعف المشاركة للمرأة في المناطق العشوائية والمتخلفة على وجه خاص مسألة أكثر إلحاحا وتستوجب وضعها على رأس الأولويات لصانع ومتخذ القرارات السياسية والشعبية والتنفيذية .
- رفع درجة الوعي السياسي والقانوني والاجتماعي والثقافي للمرأة في القيد بالجداول الانتخابية للمشاركة في العمل السياسي، وذلك عن طريق عقد فعاليات تدريب لتعريف المرأة الناخبة بكافة الأنظمة والقوانين المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية وخاصة في العملية الانتخابية .
- العمل على زيادة نسبة قيد المرأة في السجلات بالجداول الانتخابية ونسب المشاركات في التصويت من المقيدات في هذه الجداول والمساواة بوضع الرجال ولتغير المفاهيم الخاطئة لدى بعض فئات المجتمع ونظرتهم السلبية للمرأة تجاه دورها في العمل السياسي وتشجيع الناخبات اللاتي تتوفر لديهن الصفات للحصول على العضوية في المجالس المحلية والبرلمانية.
- ضرورة دعم المرأة في المناطق العشوائية لمواجهة المعوقات الاجتماعية الاقتصادية وسياسية ، ومن ثالوث تأنيث التخلف (الأمية والفقر والمرض) وسوء المناخ الانتخابي وضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة والتميز الايجابي لصالح الرجل على حساب حقوق المرأة .
- ضرورة فهم واقع المرأة في المناطق العشوائية ومشكلاتها في ظل التحديات الاجتماعية التي تواجها في العمل السياسي وتوسيع فرص المشاركة وتفعيل دورها من خلال تجسيد وتعبئة الموارد والطاقات وإبداع المزيد منها وترشيد التعامل معها، يفتح الحوار والمناقشة نحو الاتفاق على أسس للمكاشفة والمصارحة والمحاسبة لتحقيق أهداف التنمية للنهوض بالمرأة في المناطق المحرومة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

- تطوير التشريعات وصياغة القوانين تسهم في زيادة درجة تمكين المرأة وعدم تهميشها وتشجيعها على الانخراط في العمل السياسي، وذلك عن طريق إشراكها في كافة المجالات المحلية والأهلية والشعبية وكافة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية .
- رفع إمكانيات جمعيات النسائية في المناطق العشوائية في إعداد برامج تثقيفية وتوعيه بأهمية دورها في التنمية المحلية ، علاوة على إعداد برامج في مجال العمل السياسي والأهلي والاجتماعي لتحسين المستوى المعيشي للمرأة والأسرة
- دعم المرأة للانضمام في عضوية الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية التي تغنى بارتقاء دورها في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ولكي تتمثل في تغير قيم وتصورات المرأة تجاه العمل السياسي حيث يتم إرساء مفهوم ضرورة المشاركة السياسية للمرأة في المناطق العشوائية كمطلب أساسي للنهوض بمجتمع الفقراء.
- ضرورة تمكين المرأة في المناطق العشوائية وحمايتها من كل مظاهر البلطجة السياسية من عنف وتهميش وتزوير وتحرش جنسي والمنع من التصويت والاستبعاد من المنافسة .
- العمل على حل كل الأسباب ـ مجتمعة ـ التي تؤدى إلى عزوف المرأة في المناطق العشوائية عن المشاركة السياسية من عدم سلامة الانتخابات وإرهاق المرأة اقتصادياً ، وعدم توفير الوقت والجهد وعدم اعتقاد بجدية الانتخابات وعدم صدق النتائج الانتخابية ، بجانب مشكلاتها الاجتماعية داخل وخارج الأسرة، وتجنبها أعمال العنف والبلطجة وسلطة وسيطرة الرجل على الحياة السياسية والإهمال الشديد التي تتعرض لها المرأة .
- ضرورة اتخاذ كافة السبل من أجل العمل على ضمان ودعم المرأة في المناطق العشوائية ، وتوسيع مظلة الأمان الاجتماعي ، ولتحقيق هذا الهدف يقتضى وضع سياسات جادة وتنفيذ برامج مخططة لدعم الوفاء بحاجات المرأة الأساسية ولزيادة دخولهم وتمكينهم من الاعتماد على الذات .
- من الضروري أيضا ، العمل على توفير عناصر إستراتيجية ملائمة لتنمية قدرات المرأة في المناطق العشوائية ، خاصة إذا ما سلمنا بان المرأة هي الفئة الاجتماعية الأكبر ضعفاً وأكثر حرماناً، ولذا فمن الواجب إذن تحسين أوضاع المرأة ، فإن مشاركتها في العمل السياسي ، والعمل علي الكشف عن إمكانيات مدخرة يضاعف من حجم القدرات لدى المرأة لتنمية المجتمع المحلى .
- إن مصر وشعبها في ظل ثورة 25 يناير يستحقان تفسيراً منطقياً ومقبولا لكل ما جرى بشأن قاعدة بيانات جداول الناخبين، وإلا سيكون لدى كل القوى المضارة من نتائج انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية كل الحق في

الدفع بعدم نزاهتها والمطالبة بإعادتها مرة أخري . وفوق كل ذلك وقبله ، فإن التخبط المكشوف فى البيانات الخاصة بتعداد السكان فى مصر، والتى تُشتق منها بيانات الناخبين والناخبات والمنشورة فى مطبوعات البنك المركزي استنادا إلى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ينبغى أن ينتهي، لأنه يعكس تلاعباً مكشوفاً بالحقائق وينطوي على إهانة للشعب الذى يستحق أن تُقدم له الحقائق كاملة، وأن تُحترم إرادته في بناء النظام الديمقراطي الجديد على قواعد الحرية والكرامة الإنسانية والنزاهة والشفافية والعدالة الاجتماعية.

المرأة المصرية والمشاركة السياسية : رؤية مستقبلية .

تحقيقاً لأحكام الدستور الذى يؤكد على المساواة بين الجنسين ، وعلى مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم والعمل والسياسة ، وتنفيذاً للاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز والتهميش والاستبعاد ضد المرأة ، والتى وقعت عليها مصر عام 1981 ، وأصبحت بالتالى ملتزمة بها. ونظراً للأوضاع المتردية للمرأة فى المناطق العشوائية والمتخلفة .

لابد من الإسراع بوضع رؤية إستراتيجية قومية للنهوض بالمرأة فى المناطق العشوائية ، كمحور أساسي للتنمية المستدامة ، وإزالة كافة التحديات والمعوقات ومظاهر الاستبعاد الاجتماعي التى تمنعها من المشاركة السياسية وتمكينها فى صنع واتخاذ القرار على كافة المستويات ، ويمكن تلخيص الاستراتيجيات والتدابير المقترحة على النحو الآتي :-

- ضرورة اتخاذ القرار السياسى لتعديل كافة الظروف غير متكافئة بين الرجل والمرأة والمساواة التامة فى كافة المجالات دون تمييز أو تهميش أو استبعاد يكفل للمرأة لها المشاركة الكاملة ، وبفاعلية فى التنمية المستدامة وفى صنع واتخاذ القرار ورسم السياسات.
- لابد من مراجعة كافة التشريعات والقوانين واللوائح ، بحيث تمنح النساء كافة الحقوق مثل قانون الأحوال الشخصية والعقوبات والجنسية والجوازات التى من شأنها حماية المرأة من العنف الجسدي والمعنوي ، وإفساح المجال أمامها فى المشاركة فى صياغة الدستور والقوانين واللوائح الجديدة التي تمكنها من ممارسة الحياة السياسية .
- لابد من محاربة الأفكار التقليدية نحو المرأة ، فهي من أبرز العقبات التي تعرقل نهوضها ، ولابد من تكثيف الجهود لتعديل هذه الاتجاهات وبمشاركة كافة المؤسسات الثقافية والاجتماعية والمهنية .
- العمل على تصحيح صورة المرأة السلبية عن نفسها ولتوعيتها بحقوقها وبدورها الحقيقي في المجتمع، ولإقناعها بقدراتها على الاضطلاع بأي مسئولية وبأهمية المشاركة في كافة الأنشطة السياسية

المراجع :

1. E. Ofei -Aboagye : (2005) " Promoting the participation of women in localo Governance and Development " The case of Ghana, "ECDPM Discussion paper 18, (Maastricht .ECDPM , ,p.1.
2. Dahler up, Drude and lenity Friendenvall : (2005) Quotas as s "fast track" to equal political representation . European Journal of women's studies (1)pp.26-48.
3. Gihan About Zeid : (2010): The role of the European union in Democracy Building : The Impact on women's political participation in the Arab world. Interaction al IDEA. Stockholm, Sweden 2010. pp. 3-11.
4. A Keynesian : (eds)(2003) Women and Law in sub – Sahara Africa,p.592.
5. محمود عودة وآخرون : الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية رؤية تحليلية نقدية للوضع الراهن للمشاركة الاجتماعية للمرأة وتصور الآفاق المستقبل ، المجلس القومي للطفولة والأمومة ، رئاسة مجلس الوزراء (بالمشاركة) ، نوفمبر، 1995 .
6. Disposition s, Coriander, B : (2009) the gender gap in Latin America : contextual and individual in fluencies on gender and political participation .rite Journal of political science, 39 : pp 141-162.
7. _Gallstone WA : (2010)political knowledge, political engagement and civic education., Annual Review of political science, 4 : pp 217-234.
8. على ليلة : (محرر) ، مقدمة مؤتمر " المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، (14–16) نوفمبر ، 2006 ، ص ص 13–16.
9. احمد زايد : المرأة المصرية بين خطاب التحرر والواقع ، دراسة في المرأة وقضايا المجتمع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ج2,2002 ، ص 11 وما بعدها .
10. نادر فرجاني : قيام المرأة عماد نهضة إنسانية في مصر، صياغة أولى للمناقشة فقط في : احمد زايد ومجدي حجازي : (محررين) الأسرة المصرية وتحديات العولمة ، ضمن أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة 2002 ، ص ص 377–379.
11. فيليب جونز : النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية ، ترجمة ، محمد ياسر الخواجة مصر العربية للنشر والتوزيع ، ط1، 2010، ص ص 139–149.
12. Hilde Coffee & Catherine Bolzeduhl : (2010) Gender Gaps in

political participation Across sub – Sahara African Nations, published on line 2010, July 22 doi : 10.1007/s11205-010-9676-6.
13. _Wilson Amanda : (2010) Equal Repair sensation in Australian : proportional representation and Gender Quotas , Submission to the Human right consultation Committee for A New Commons -atlh Bill of Rights, Griffith University.
14. _Dare Arowolo : (2010) : Women and political participation in Nigeria , European Journal of Social sciences, Vol.,14,N,3.
15. _Bauer, Gretcher (2010) fifty/Fifty by 2020 : Electoral Gender Quotas for parliament East and southern Africa, International feminist Journal of politics, volume 10. Issue 3, pp. 348-368.
16. _Usu vevi (2010) : Affirmative Action in Indonesia : The Gender Quota system in the 2004 and 2009 Elections, flinders Asia centre occasional, paper 1, March, 2010.
17. Zheng,Y,Guo,X & Zgao,L : 2009 ; women's political participation in China. National university of Singapore, 22 May, 2009 , pp. 1-14.
18. Gloria Chuck : (2009) : Igbo women and political participation in Nigeria 1800-2005, International Journal of A African studies, Vol.42,No.1.
19. عبد الوهاب جودة : التحديات الاجتماعية لترشيح المرأة العمانية لعضوية مجلس الشورى دراسة ميدانية لتصورات الناخبين العمانيين، بحث منشور في المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية ، حلول عملية لقضايا مجتمعية ، 29 نوفمبر – 1 ديسمبر ، كلية العلوم الاجتماعية ، الكويت ، 2010.
20. اسهام عبد الله محمد الأرياني : المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ، رسالة ماجستير جامعة قناة السويس ، 2008.
21. حسين عمر الخزاعي : المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان، دراسة سوسيولوجية ميدانية للمرشحات للانتخابات ، مجلة العلوم الاجتماعية مجلد (34) ،عدد (3) الكويت ، 2006.
22. عبد السميع فوزي سعيد الشيخ : المشاركة السياسية للمرأة الريفية (1993–2003) رسالة ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزيت فلسطين ، 2004.
23. المجلس القومى للمرأة : دور المرأة المصرية فى عملية بناء الدولة الديمقراطية القاهرة ، 2012.
24. سامية الخشاب: المرأة والمشاركة السياسية بين المرجعية الإسلامية والواقع المعاصر، بحث ضمن أعمال مؤتمر المرأة في مجتمعاتنا على ساحة اطر حضارية متباينة ، المرجع السابق.

25. نبيل عبد الفتاح : المشاركة السياسية للمرأة ودور الجمعيات كالأهلية في مصر http://www.awapp.org/wmview.(2005).
26. سامية خضر : المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي (التعليم – العمل – الوضع الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة (2) ، 2004.
27. نادية مصطفى المصري : دور الاتصال في المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، قسم العلاقات العلامة والإعلام ، جامعة القاهرة 2000
28. عاطف إسماعيل : المرأة المصرية وواقع المشاركة ، الشبكة العربية للمعلومات حقوق الإنسان ، 2009/5/25. ص ص 1–6.
http://www.anhrient Egypt /ucdhr /2009.
29. سعيد ناصف : الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المناطق العشوائية ، دراسة ميدانية مقارنة لمنطقتين عشوائيتين في مدينة مصرية ، مركز بحوث الشرق الأوسط ،جامعة عين شمس 2002.
30. رفيقة محمود : المرأة ، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمين ، ط1 القاهرة 1997 ، ص ص ، 162–163.
31. مارتين تادرس وآخرون : المواطنة والمنقوصة : تهميش المرأة فى مصر ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة ، 1995.
32. _Inglehart , R. and piipa Norris : (2003) Rising tide :Gender Equality and cultural change around the world, Cambridge university press Jones, Markup (2004) Quito Registration and the election of women: learning from the Costa Rican experience, the Journal of politics 66(4) : 1203-1223.
33. علا أبو زيد : التجربة المصرية فى تخصيص مقاعد للمرأة فى الهياكل المنتخبة فى سلوى جمعة : تمثيل المرأة فى المجالس الشعبية المنتخبة ، القاهرة ،أغسطس ،2000 ، ص173.
34. الفقر Poverty ظاهرة ريفية وحضرية ، وذلك أنه بينما تتدنى أسالبي الحياة فى الأحياء المتخلفة Slams والمناطق العشوائية نجد بدورها الهامشية والفقر والإحباط والحرمان من أبسط مقومات الحياة فى المناطق الحضرية .. لمزيد من التفاصيل ، أنظر : عبد الرؤوف الضبع : أحوال الفقراء فى الريف والحضر، دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج ، ضمن أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع ،المرجع السابق ، ص ص 93–94.
35. نبيل الزيني : هل تصبح المرأة كبش الفداء للثورة المصرية ، مؤسسة المرأة الجديدة http://newrcegypte.Ore.
36. عبد الرؤوف الضبع : المرجع السابق، ص 94.
37. _المجلس القومى للمرأة : دور المرأة المصرية فى عملية بناء الدولة الديمقراطية ورقة عمل) مقدمة إلى المنتدى العربى كمناصر المرأة فى ظل الربيع العربى ، نحو

مشاركة فعالة المرأة العربية فى مسار التحول الديمقراطي ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، 23–24 ابريل ، 2012 ، ص ص1–10.
38. مديحه البحراوى : برلمان (2005–2010)، جريدة الأهرام 11/21 2005ع 43449.
39. صالح عبد الرحمن احمد : المرأة والمحليات فى مصر :دراسة استكشافية فى ضوء الوضع فى العالم .
Http://www.pibegypt.org.
40. علي الصاوي : نحو ديمقراطية تفاعلية في مصر ، أوراق للحوار ، سعيد المصري (تحرير)، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإصدار الثاني ، يونيو 2011، ص ص72.
41. أسامة إسماعيل عبد الباري : رؤى للنخبة المصرية للديمقراطية بعد الثورة ، بحث ضمن أعمال الندوة السنوية لعلم الاجتماع ، جامعة القاهرة ،2012، ص185 .
42. احمد زايد : تحديات التحول الديمقراطي بعد ثورة بعد ثورة 25 يناير 2011، أوراق للحوار ، المرجع السابق ، ص1.
43. احمد مجدي حجازي : الثورة المصرية علامة حضارية فارقة ، مجلة الديمقراطية الأهرام الرقمي ،1/ 2011/4.
44. حول غياب وتهميش واستبعاد المرأة للقيام بدورها في الشراكة التنموية ، انظر، سعيد ناصف : المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية ، دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر (مشترك) سلسلة إصدارات وحدة الدراسات الاجتماعية والتنموية كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، يناير 2004.
45. جون هيلز وآخرون : ترجمة ، محمد الجوهري ، الاستبعاد الاجتماعي ، محاولة للفهم سلسلة عالم المعرفة ، أكتوبر ، عدد (344) ، 2007.
46. احمد مجدي حجازي : العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب ، دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد ، الدار المصرية السعودية ، القاهرة ، 2004.